

المجلة الاقتصادية الشهرية

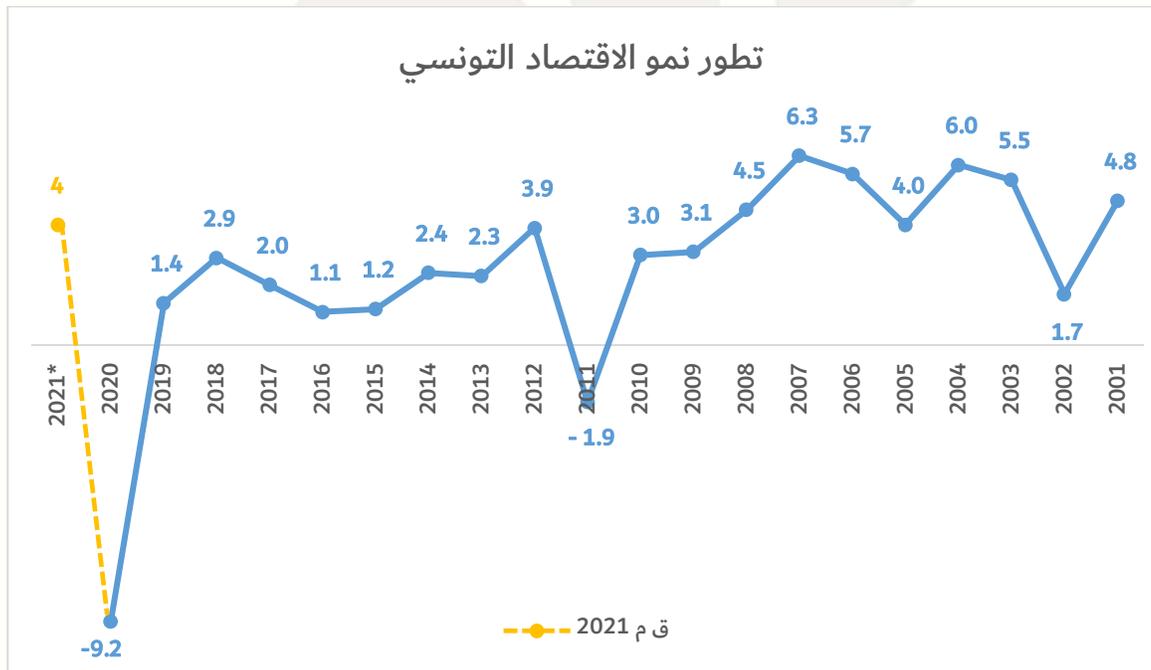
ديسمبر 2021

لمحة عن الاقتصاد

الملاحظات	الإنجاز	ق م ت 2021	ق م 2021	المؤشر الاقتصادي
ارتفع بنسبة 0.3% خلال الثلاثي الثالث من سنة 2021 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 كما ارتفع بنسبة 0.7% مقارنة بالثلاثي الثاني من سنة 2021.	0.3%	2.6%	4%	النمو الاقتصادي
ارتفعت لـ 18.4% خلال الثلاثي الثالث من سنة 2021 مقارنة بـ 17.9% خلال الثلاثي الثاني من نفس السنة.	18.4%		17.3%	البطالة
ارتفعت صادرات الأشهر الإحدى عشر الأولى من السنة الحالية، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020، بنسبة 20.4% وارتفعت الواردات بنسبة 21.7%.	20.4%+		9.3%+	صادرات
ارتفعت قيمة العجز التجاري لتبلغ 14653.8 م د بعد أن كان في مستوى 11666.6 م د	21.7%+		9.9%+	واردات
	-14653.8 م د			عجز
انخفضت قيمة الدينار مقارنة بالأورو بنسبة (-0.5%) وارتفعت مقارنة بالدولار بنسبة (-4.7%) مقارنة بنوفمبر 2020.	1 أورو = 3.2657 دينار	1 دولار = 2.8 دينار	1 دولار = 2.8 دينار	الصرف
	1 دولار = 2.8773 دينار			
ارتفاع من 6.3% خلال شهر أكتوبر إلى 6.4% خلال شهر نوفمبر.	6.4%		5.2%	التضخم
انخفاض من 83.54 دولار خلال شهر أكتوبر 2021 إلى 81.05 دولار خلال شهر نوفمبر 2021.	81.05 دولار	70 دولار	45 دولار	متوسط سعر خام برنت
انخفاض العجز المالي في موفى أكتوبر 2021 مقارنة بـ 5 397.6 م د في أكتوبر 2020.	4 536.6 م د	8.3% من الناتج الداخلي الخام	7 994 م د من الناتج المحلي الخام	العجز المالي
بلغت جملة موارد الدولة 125.9 م د خلال أكتوبر 2021.	82.2%	55 520 م د	51 804 م د	الجمالية
بلغت قيمة موارد الخزينة 13 968 م د.	74.7%	21 071 م د	18 695 م د	موارد الخزينة
بلغت قيمة مداخل ميزانية الدولة 26 157.9 م د.	79%	34 944 م د	33 109 م د	مداخل الميزانية
بلغت قيمة النفقات 30 600.2 م د.	76.1%	44 241 م د	40 203 م د	النفقات
ارتفع حجم الدين العمومي إلى 102 195.2 م د خلال أكتوبر 2021 مقارنة بـ 91 037.1 م د أكتوبر 2020.	93.5%	107 844 م د	109 236 م د	الجمالي
بلغ الدين الداخلي 40 275.9 م د.	115%	40 061 م د	35 024 م د	الداخلي
بلغ الدين الخارجي 61 919.3 م د.	83.4%	67 783 م د	74 212 م د	الخارجي

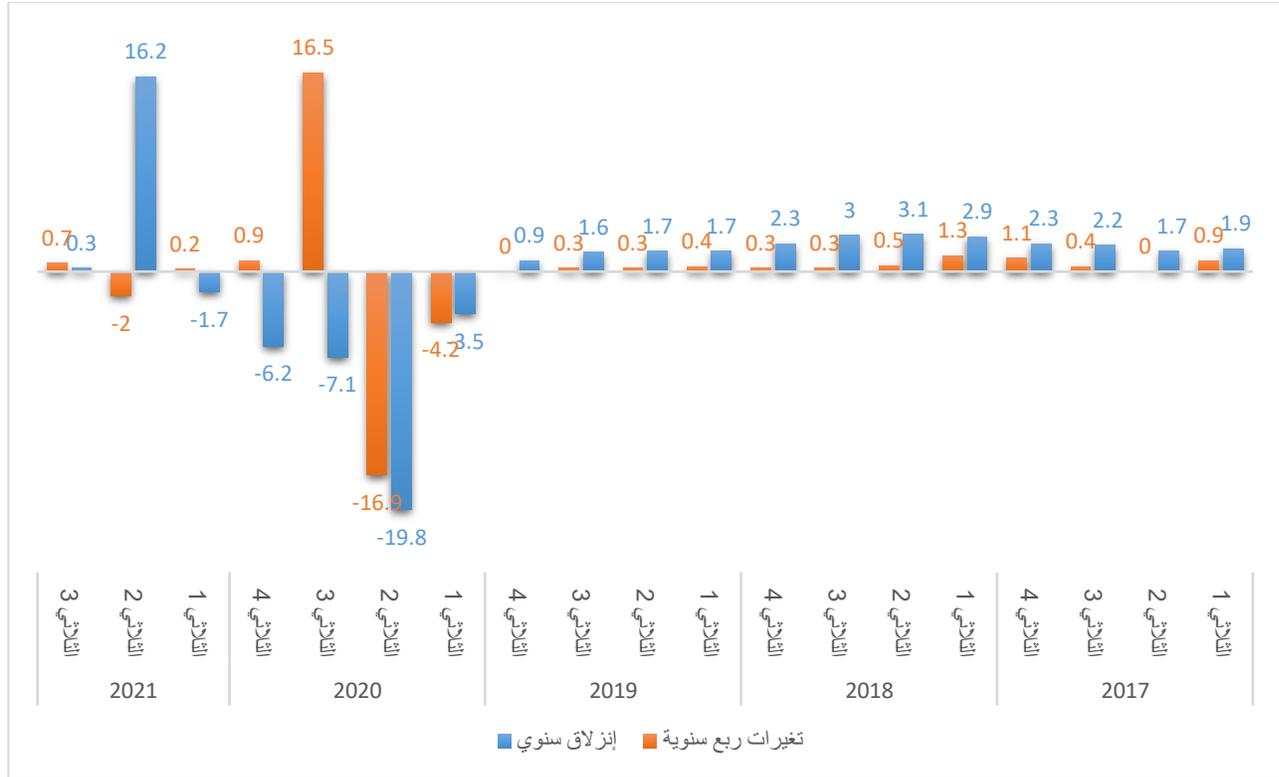
النمو الاقتصادي

ينتظر أن يبلغ النمو الاقتصادي نسبة 4% حسب قانون المالية لسنة 2021 و2.9% حسب قانون المالية التعديلي.



ارتفع الناتج المحليجمالي خلال الثلاثي الثالث من سنة 2021 بنسبة 0.7% مقارنة بالثلاثي الثاني من نفس السنة. وهو عائد بالأساس إلى انخفاض القيمة المضافة لقطاع خدمات النزول والمقاهي والمطاعم بنسبة 66.9% وقطاع النقل والتخزين بـ 17.8% وقطاع استخراج منتجات التعدين 7.5%.

سجل الناتج المحليجمالي ارتفاعا طفيفا خلال الثلاثي الثالث من سنة 2021 يقدر بـ 0.3% وذلك مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 حين شهد الاقتصاد التونسي (والعالمي) انكماشاً حاداً (-7.1%) بسبب أزمة الكوفيد 19 والحجر الصحي.



يعود هذا الارتفاع إلى:

1. ارتفاع الانتاج في كل الصناعات المعملية:

- ارتفاع انتاج قطاع الصناعات الكيماوية بنسبة 14%.
- ارتفاع انتاج قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 1.1%.
- انخفاض انتاج قطاع صناعة مواد البناء والخزف بنسبة -4.5%.
- انخفاض انتاج قطاع النسيج والملابس والأحذية بنسبة -2.5%.
- انخفاض انتاج قطاع الصناعات الفلاحية بنسبة -2.2%.

2. ارتفاع انتاج جل قطاعات الخدمات:

- النزل والمطاعم والمقاهي بنسبة -13.1% وذلك تبعا لقرار إغلاق الذي شمل هذه الأنشطة خلال شهري أفريل وماي لسنة 2020.
- قطاع خدمات النقل -3.3%.

- قطاع المعلومات والاتصالات 5.7%.
- قطاع الخدمات المالية 5.4%.

3. ارتفاع انتاج قطاع المناجم بنسبة 28.9% وقطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي بنسبة 29.9%.

4. تراجع القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة (-2.6%).

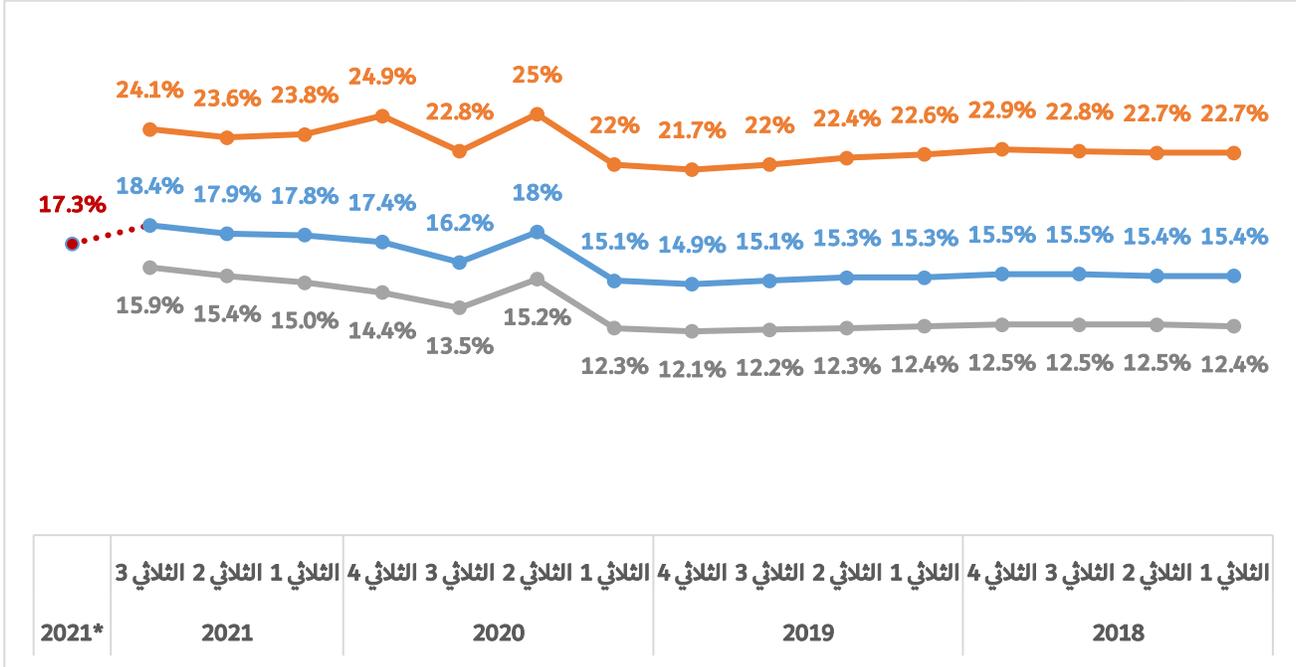
رغم ذلك يبقى الناتج المحلي الجملي دون مستوياته المسجلة أواخر سنة 2019.

حسب مشروع قانون المالية لسنة 2021، كان من المتوقع أن تبلغ نسبة النمو -7.3% سنة 2020 قبل أن ترتفع تدريجيا سنة 2021 لتبلغ 4% وهو ما سيساهم في تحسين الدخل الفردي من 9575 د سنة 2020 إلى 10270 د سنة 2021.

كما توقع صندوق النقد الدولي (26 فيفري 2021) أن يتعافى نمو إجمالي الناتج المحلي مسجلا 3.8% في عام 2021 مع بدء انحسار آثار الجائحة. غير أن قدرا كبيرا من المخاطر تحيط بهذا التوقع، نظرا لعدم اليقين بمدة الجائحة ومدى حدتها وتوقيت إجراءات التلقيح. وتعتمد الآفاق متوسطة الأجل اعتمادا أساسيا على المسار المستقبلي لسياسة المالية العامة والإصلاحات الهيكلية وإصلاحات الحوكمة حسب صندوق النقد الدولي.

البطالة

ينتظر أن تبلغ نسبة البطالة 17.3% حسب قانون المالية لسنة 2021.

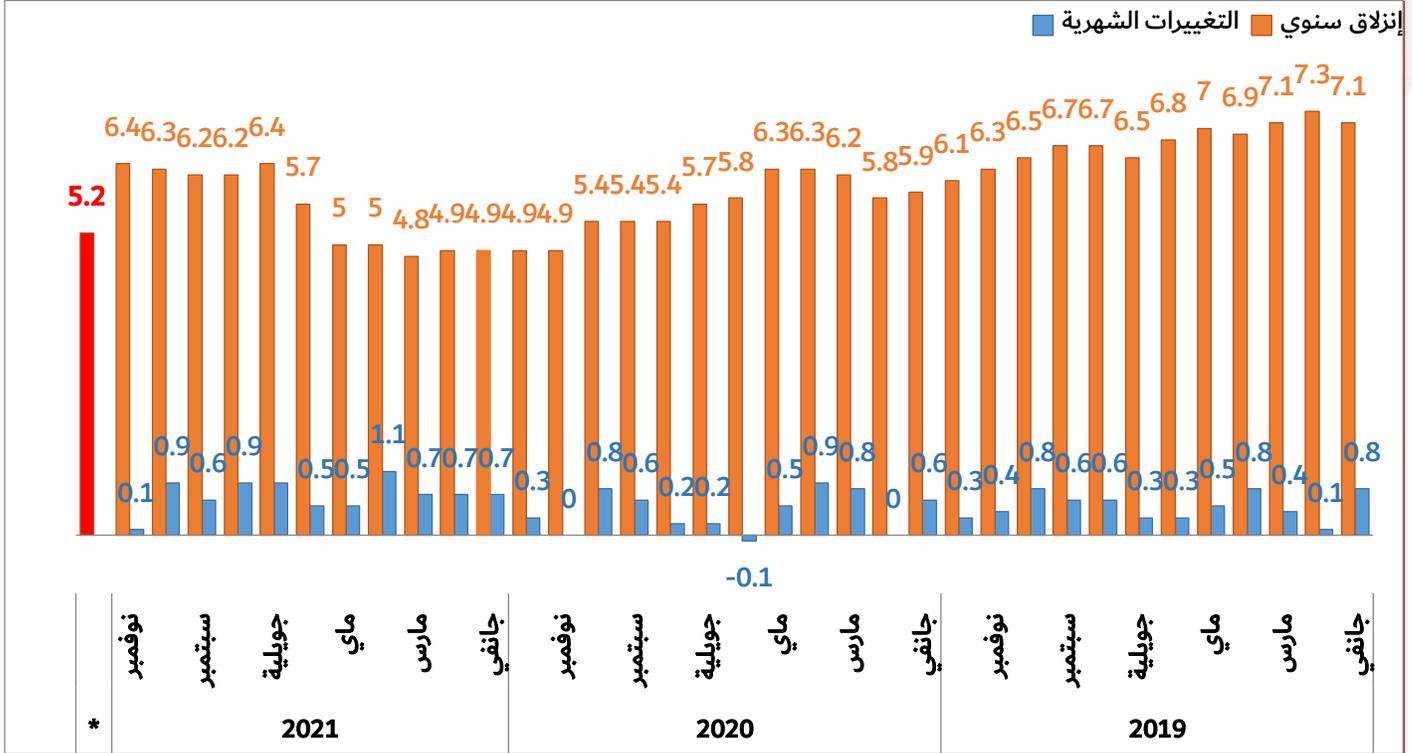


- لا يزال تأثير جائحة الكورونا واضحا على مؤشرات التشغيل والبطالة حيث تراجع عدد السكان المشتغلين خلال الثلاثي الثالث من سنة 2021 بحوالي 28 ألفا (-0.8%) الأقل منذ سنة 2014. يمثل الذكور 71.1% (2401.9 ألف) والإناث 28.9% (977 ألف) من مجموع المشتغلين.
- ارتفع عدد العاطلين عن العمل من 746.4 ألفا إلى 762.6 ألفا خلال الثلاثي الثالث من سنة 2021 لترتفع بذلك نسبة البطالة من 17.9% إلى 18.4% (الأعلى منذ سنة 2011).
- ارتفعت نسبة البطالة لكلى الجنسين بـ 0.5 نقطة لتبلغ لدى الذكور نسبة 15.9% ولدى الإناث نسبة 24.1%.
- ارتفع معدل البطالة عند الشباب (من 15 إلى 24 سنة) من 41.7% إلى 42.2%. وتقدر بـ 42.8% ذكور و41.7% إناث.

تجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون المالية 2021 يتوقع إحداث حوالي 52 ألف موطن شغل جديد وأن تنخفض نسبة البطالة إلى حدود 17.3% سنة 2021.

التضخم

ينتظر أن يبلغ التضخم نسبة 5.2% حسب قانون المالية 2021.



✓ شهد مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي ارتفاعا طفيفا خلال شهر نوفمبر بنسبة 0.1% مقارنة بشهر أكتوبر 2021.

يعود ذلك إلى:

1. ارتفاع أسعار الأثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية بنسبة 0.7% حيث شهدت أسعار الأغذية والمفروشات من النسيج ارتفاعا بنسبة 1.6% مع ارتفاع أسعار الأواني المنزلية ارتفاعا بنسبة 1.1% كما شهدت أسعار الأثاث المنزلي والمفروشات الأرضية بنسبة 0.8%.

2. تراجع أسعار المواد الغذائية بنسبة (-0.6%) وهو ما يفسر بتراجع أسعار الدواجن بنسبة (-5.1%) وأسعار الغلال بنسبة 3.4% وكذلك أسعار لحم الضأن بنسبة (-0.4%) وأسعار الخضار الطازجة بنسبة (-4.6%). في المقابل ارتفعت أسعار الزيوت الزيتون بنسبة 3.4%، وأسعار البيض بنسبة 4.4% وأسعار الأسماك الطازجة بنسبة 1.6%.

✓ ارتفاع نسبة التضخم عند الاستهلاك إلى 6.4% خلال شهر نوفمبر مقارنة بشهر أكتوبر 2021. وهو ما يفسر بـ:

- تراجع نسق زيادة أسعار مجموعة التغذية والمشروبات من 7% إلى 6.9%.
- ارتفاع نسق زيادة أسعار مجموعة مواد وخدمات النقل من 4.9% إلى 5.4%.
- ارتفاع نسق زيادة أسعار مجموعة خدمات التعليم من 7.8% إلى 9.1%.

باحتساب الانزلاق السنوي، شهد شهر أكتوبر 2021:

1. ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 6.9% بسبب الزيادة في أسعار الدواجن بنسبة 24% وأسعار الخضار بنسبة 18.1% وأسعار زيت الزيتون بنسبة 24.4% وأسعار البيض بنسبة 16.4% وأسعار الأسماك بنسبة 8.9% وأسعار الغلال الطازجة بنسبة 16.1%. في المقابل تراجعت أسعار لحم الضأن بنسبة (-2.6%) وأسعار لحم البقر بـ (-4%).

2. ارتفاع أسعار المواد المصنعة بنسبة 7.6% والذي يفسر بارتفاع أسعار مواد البناء بنسبة 13% وأسعار مواد صيانة المنزل ومواد التنظيف بنسبة 5.9% وأسعار المواد الصيدلانية بنسبة 7.8% وأسعار الملابس والأحذية بنسبة 8.8%.

3. ارتفاع أسعار الخدمات بنسبة 4.9% وهو عائد لارتفاع أسعار خدمات الصحة بنسبة 6.3% وأسعار الإيجارات بنسبة 4.4% وأسعار خدمات المطاعم والمقاهي والنزل بنسبة 6.4%.

بالنسبة لأسعار المواد الحرة والمواد المؤطرة فقد شهدت ارتفاعا بنسبة 6.3% و6.8% على التوالي مع العلم أن نسبة الانزلاق السنوي للمواد الغذائية الحرة قد بلغت 7.1% مقابل 4.2% بالنسبة للمواد الغذائية المؤطرة.

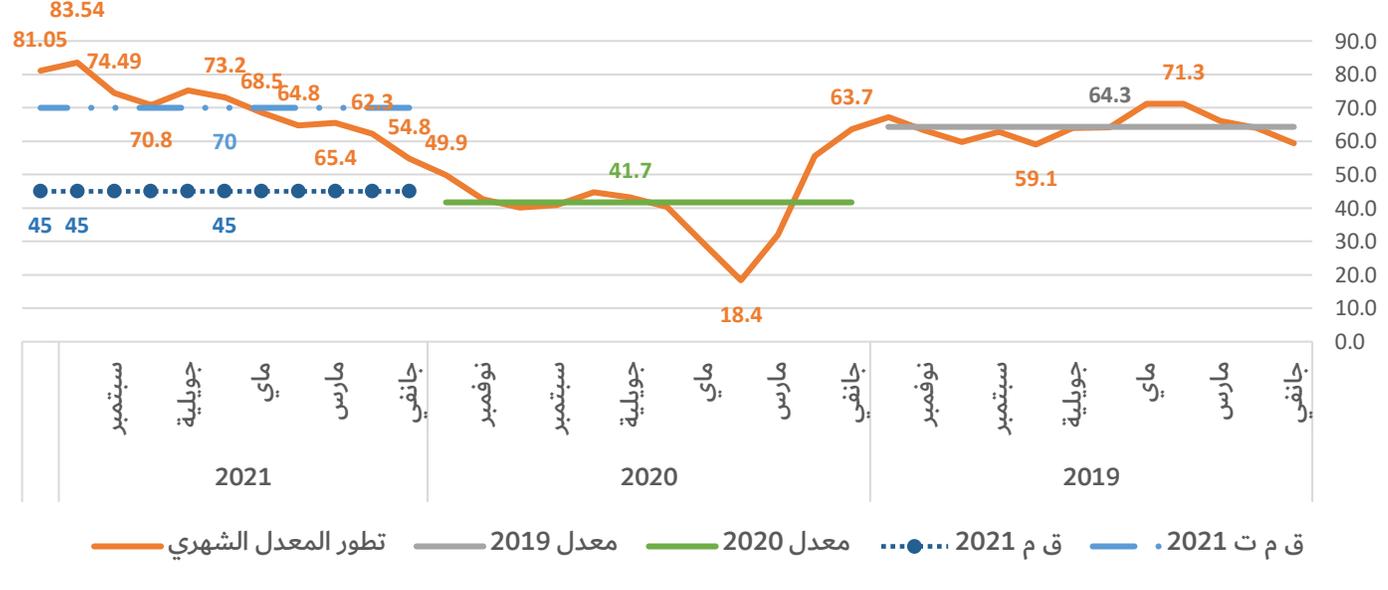
تمثل المواد المؤطرة فقط ثلث سلة الاستهلاك المعتمدة وهو ما يجعل نسبة التضخم الحالية لا تعكس الاضطرابات الكبيرة كالتى شهدها الاستهلاك والعرض خلال أزمة الكوفيد مثلا.

حث خبراء صندوق النقد الدولي (في 26 فيفري 2021) السلطات التونسية على أن تركز على التضخم عن طريق توجيه أسعار الفائدة قصيرة الأجل، مع الحفاظ على مرونة سعر الصرف. وحثوا السلطات على تجنب التمويل النقدي للميزانية، وأشاروا عليها بتنفيذ خارطة طريق لاستهداف التضخم وإعداد خطة تدريجية تقوم على شروط لتحرير الحساب الرأسمالي، مع مراقبة سلامة القطاع المالي عن كثب.

سعر برميل النفط

من المنتظر أن يبلغ سعر البرميل لكامل سنة 2021 معدل 45 دولارا حسب قانون المالية 2021 و 70 دولارا حسب قانون المالية التكميلي.

سعر برميل نفط "البرنت" بالدولار

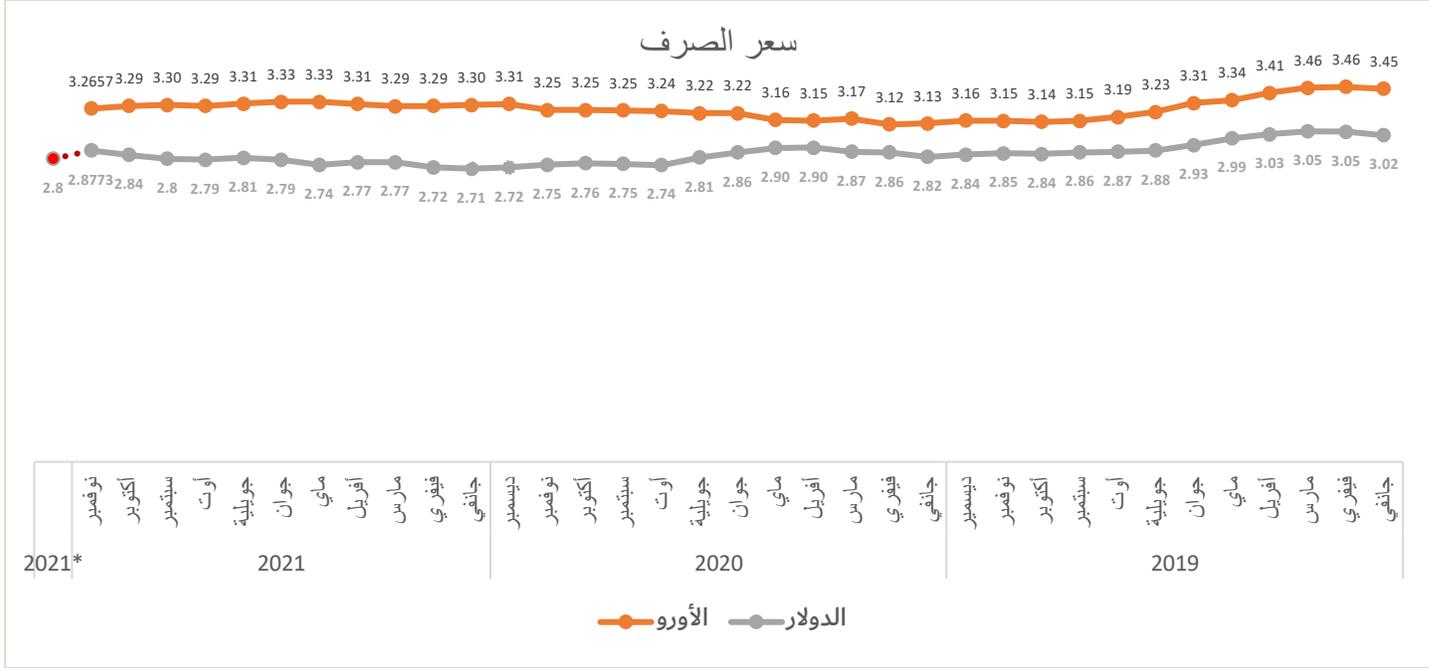


ارتفع سعر البرميل النفط "برنت" من 83.54 دولار خلال شهر أكتوبر 2021 إلى 81.05 دولار خلال شهر نوفمبر.

قد تترافق أزمة كوفيد مع زيادة في التأخير وعدم دفع فواتير الكهرباء والغاز مما قد يؤثر سلبًا على الشركات والمؤسسات ذات صلة بالطاقة والمحروقات.

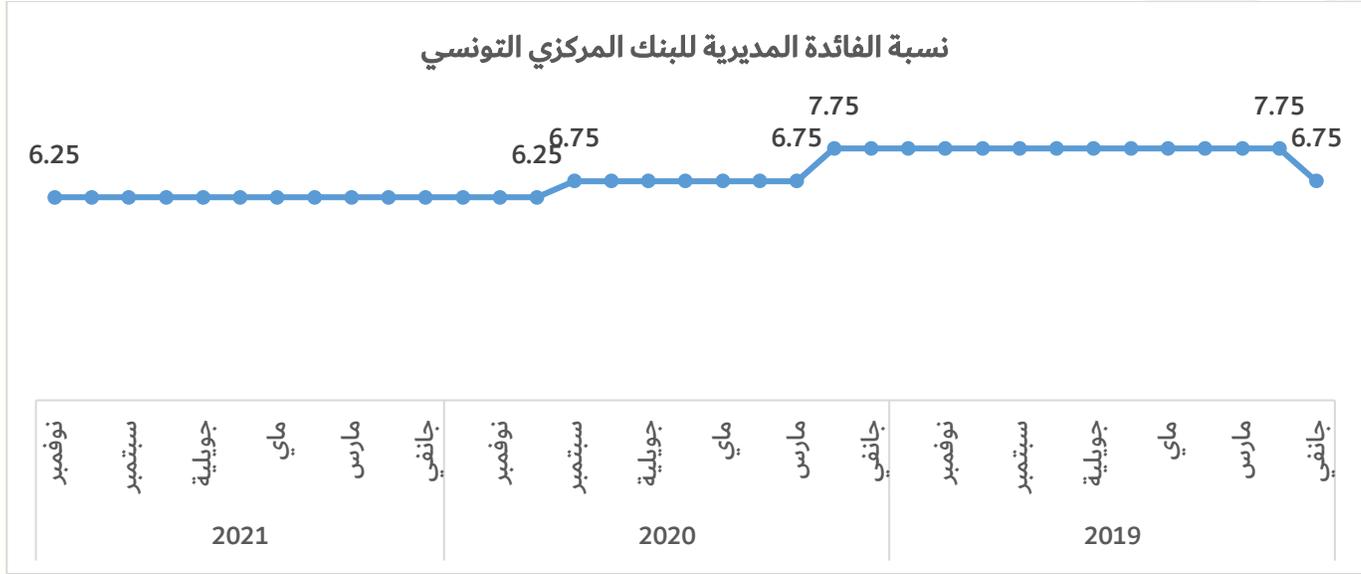
سعر صرف الدينار بالعملات الأجنبية

من المنتظر أن يبلغ معدل سعر صرف الدولار 2.8 د في سنة 2021 حسب قانون المالية 2021.



شهد سعر صرف الدينار استقرارا نسبيا مقابل أهم العملات الأجنبية إذ ارتفعت قيمة الدينار مقارنة بالأورو بـ 0.7% وانخفضت مقارنة بالدولار بـ (-1.5%) خلال شهر نوفمبر مقارنة بشهر أكتوبر. أما مقارنة بنوفمبر 2020، فقد انخفضت قيمة الدينار مقارنة بالأورو بنسبة (-0.5%) وارتفعت مقارنة بالدولار بنسبة (-4.7%).

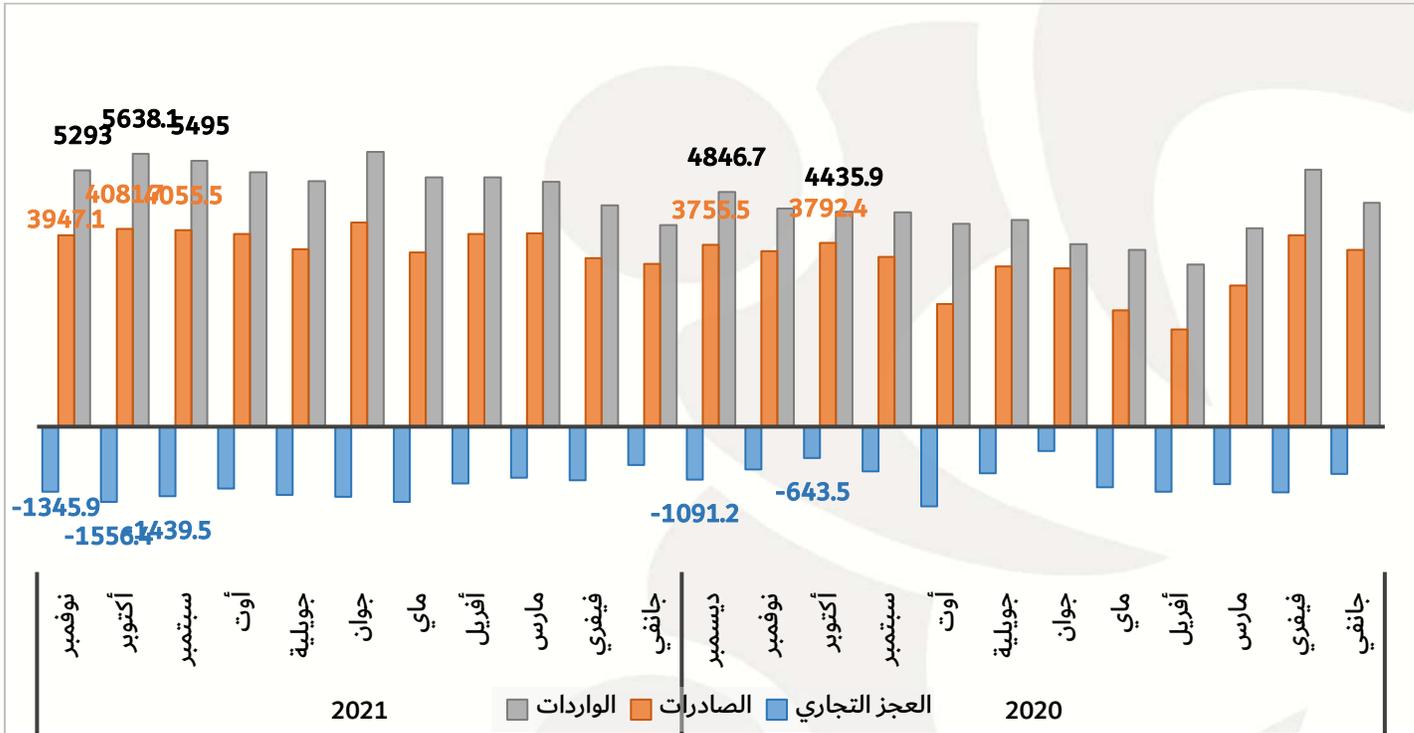
نسبة الفائدة المديرية للبنك المركزي التونسي



استقرت نسبة الفائدة المديرية للبنك المركزي التونسي على مستوى 6.25 بعد أن كانت تتراوح بين 4.25 و7.75 بين سنتي 2017 و2019 نظرا لسياسة الحكومات الرامية إلى الترفيع في نسبة الفائدة مقارنة بنسبة التضخم وذلك للتحفيز على الادخار وللمساهمة في تهيئة الظروف المواتية لإنعاش الاستثمار واستعادة وتيرة النشاط الاقتصادي مع الحفاظ على الاستقرار المالي وتفاعلا مع توصيات صندوق النقد الدولي. في حين أنه كان من الأجدر التخفيض الهام في نسبة الفائدة المديرية على غرار ما تم القيام به في المملكة المغربية وذلك لتخفيض الضغط على المؤسسات والأسر (ménages) ولتشجيع المؤسسات على الولوج إلى الاقتراض من البنوك بنسب فائدة لا تتقل كاهلها.

الميزان التجاري

من المتوقع تتطور صادرات السلع بنسبة 9.3% والواردات بنسبة 9.9% حسب قانون المالية 2021.



تراجع طفيف للمبادلات التجارية بعد الانتعاش المسجل في الأشهر الماضية.

انخفضت الصادرات نسبيا خلال شهر نوفمبر بنسبة (-3.3%) مقارنة بشهر أكتوبر 2021.

يعود هذا التراجع أساسا لانخفاض صادرات قطاع الطاقة بنسبة (-78%) مقابل ارتفاع صادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 3.2% وقطاع المناجم بنسبة 51% وصادرات الفلاحة والمواد الغذائية بنسبة 21.4%.

على الصعيد الجغرافي شهدت صادرات شهر أكتوبر 2021 تراجعا مع إيطاليا بـ (-16.5%) مقابل ارتفاع مع ألمانيا بـ 11.4% الجزائر 89.8% وليبيا بـ 25.6%.

✓ انخفضت الواردات خلال شهر 2021 نوفمبر بنسبة (-6.1%) مقارنة بشهر أكتوبر 2021.

يعود هذا التراجع بالأساس إلى الانخفاض المسجل لواردات منتجات الطاقة بنسبة (-44%) وواردات المواد الخام والمنتجات نصف المصنعة بـ (-7.7%) مقابل ارتفاع واردات السلع الاستهلاكية بنسبة 8.8% والمنتجات الغذائية بنسبة 5.1%.

كما شهدت واردات شهر نوفمبر 2021 انخفاضا مع فرنسا بـ (-13.9%) وبلجيكا بـ (-47.3%) الجزائر بـ (-85.6%) مقابل ارتفاع مع الصين بـ 49.7%.

العجز التجاري

شهدت المبادلات خلال الأشهر الإحدى عشر الأولى من السنة الحالية، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020، زيادة ملحوظة بنسبة 20.4% للصادرات و21.7% بالنسبة للواردات. كما ارتفعت قيمة العجز التجاري لتبلغ 14653.8 م د بعد أن كان في مستوى 11666.6 م د خلال الأشهر الإحدى عشر الأولى من سنة 2020.

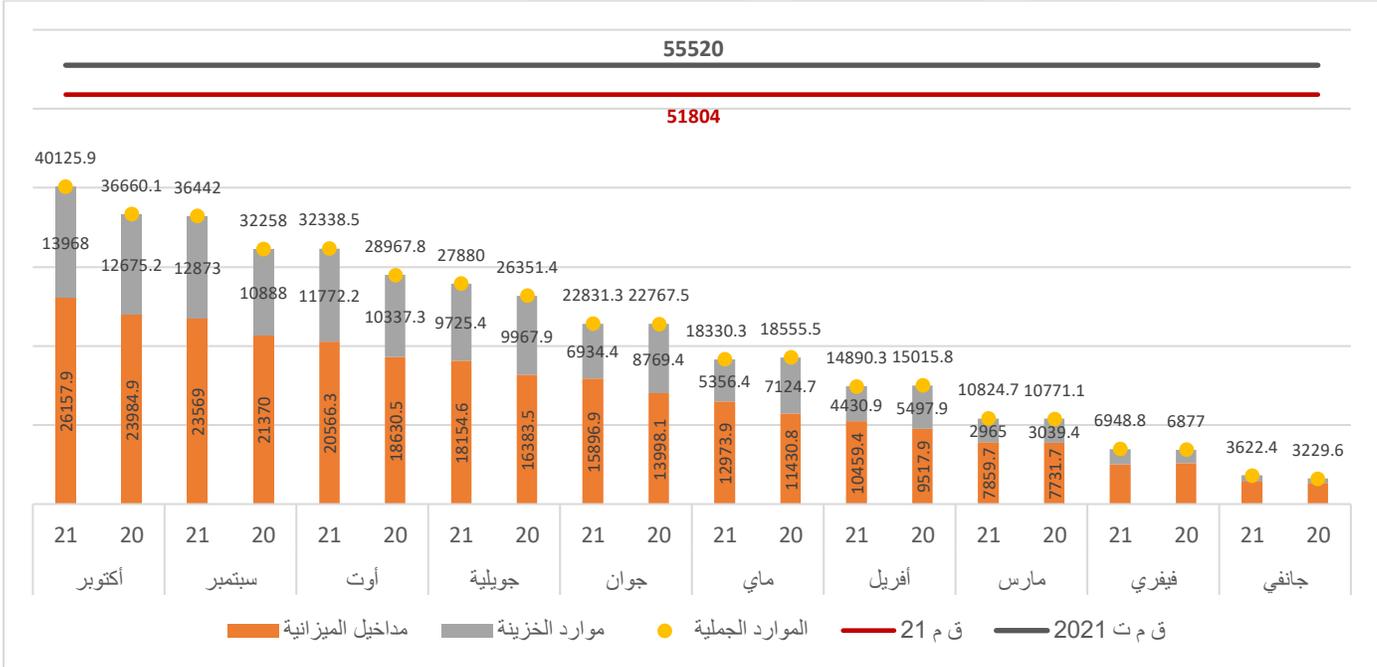
يعتمد الانخفاض في العجز المتوقع في تجارة الطاقة (تمثل 40% من العجز التجاري في 2018-2019) على انخفاض أسعار الطاقة العالمية وتشغيل حقل غاز نوارة.

جملة موارد الدولة

من المنتظر أن ترتفع قيمة جملة موارد الدولة خلال سنة 2021 حسب قانون المالية التكميلي 2021 لتبلغ 55 520 م د أي بزيادة 3 716 م د عن 51 804 م د مقرررة حسب قانون المالية 2021 مقارنة بـ 48 833 م د في 2020.

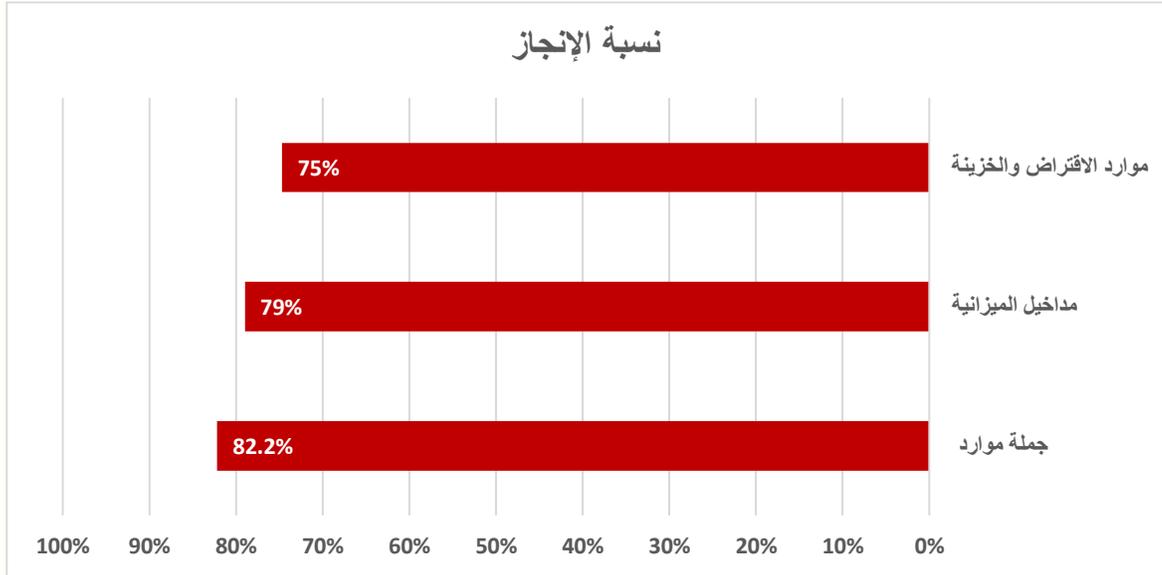
بلغت جملة موارد الدولة 40 125.9 م د خلال شهر أكتوبر 2021.

ارتفعت قيمة الموارد بـ 3 456.8 م د أو بـ 14.4% مقارنة بأكتوبر سنة 2020.



خلال سبتمبر 2021، ارتفعت قيمة مداخل الميزانية بـ 9.1% مقارنة بنفس الشهر من سنة 2020 لتبلغ 26 157.9 م د (من المتوقع أن تبلغ 33 109 م د حسب قانون المالية لسنة 2021 و 34 944 م د حسب قانون المالية التعديلي).

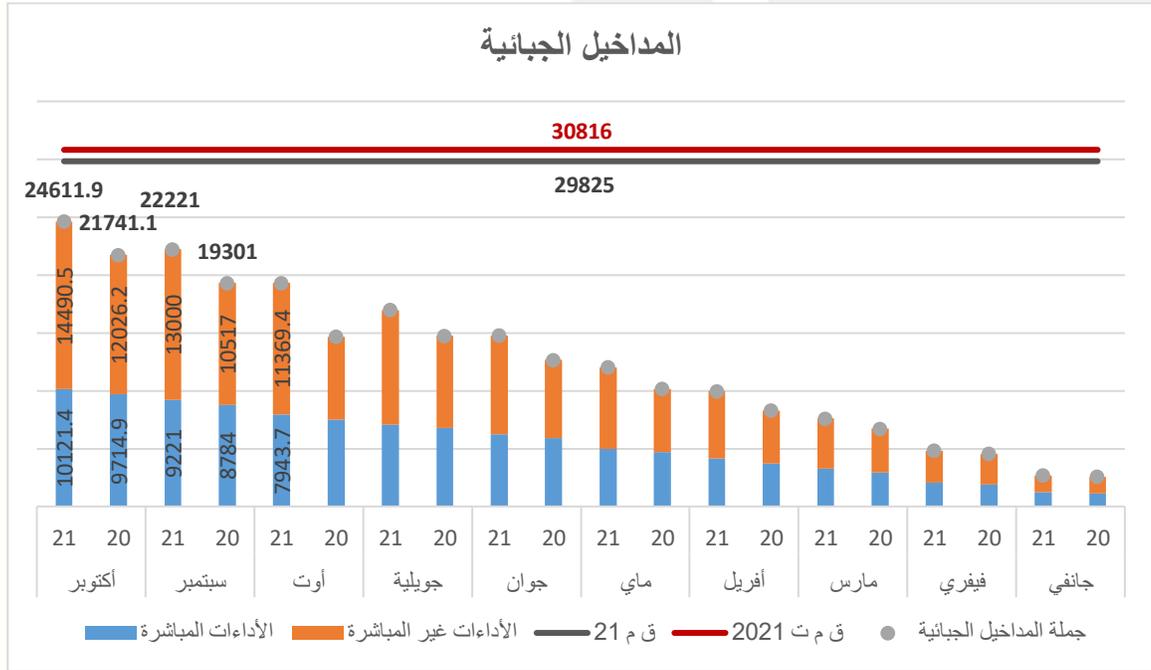
كما بلغت موارد الاقتراض والخزينة 13 968 م د (من المتوقع أن تبلغ 18 695 م د حسب قانون المالية 2021 و 21 071 م د حسب قانون المالية التعديلي).



انخفض عجز الميزانية لـ 4 536.6 م د في موفى شهر أكتوبر 2021 بعد أن كان -5 397.6 م د في أكتوبر 2020 (من المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية -7944 م د أو 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي حسب قانون المالية 2021 و-10 417 م د أو 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي حسب قانون المالية التعديلي 2021).

المداخل الجبائية

من المنتظر أن تبلغ 29 825 م د حسب قانون المالية 2021 أي بزيادة تقدر ب 24.6% مقارنة بسنة 2020 (نسبة الضغط الجملي تقدر ب 24.6%).

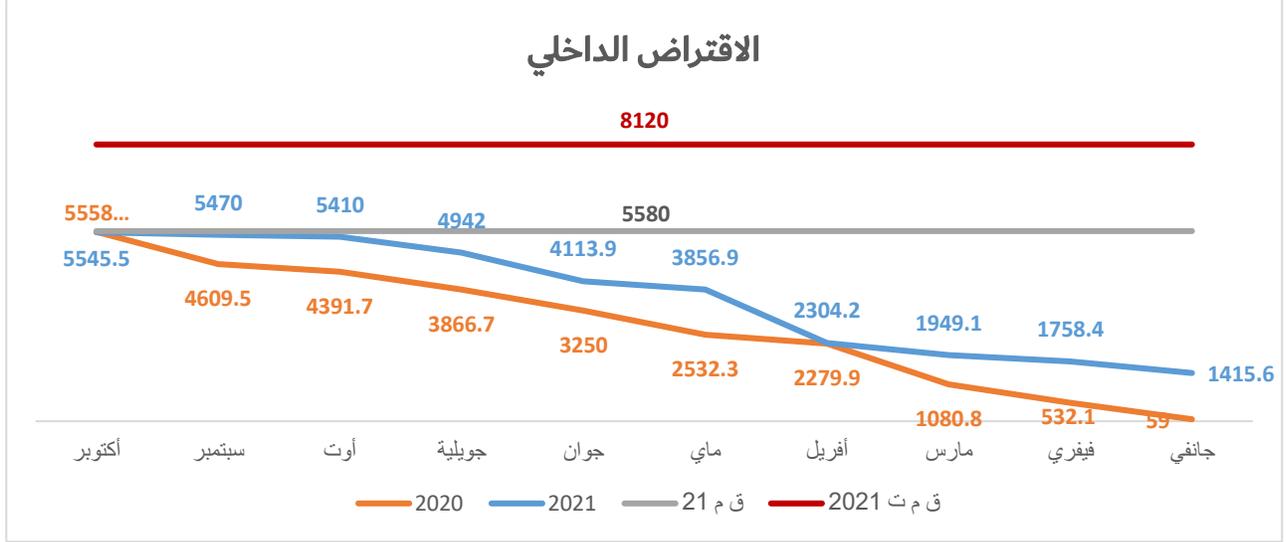


بلغت المداخل الجبائية 24 611.9 م د خلال شهر أكتوبر 2021 أي بزيادة تقدر ب 13.2% مقارنة بأكتوبر 2020 (نسبة الإنجاز تقدر ب 82.5%).

ارتفاع العائدات الضريبية المباشرة ب 406.5 م د خلال شهر أكتوبر 2021 مقارنة بنفس الشهر من سنة 2020، أي بنسبة 4.2% وهو ما يفسر بارتفاع عائدات الأداء على الدخل ب 2.9% وعائدات الضريبة على الشركات غير البترولية ب 10.3% مقابل تراجع عائدات الضريبة على الشركات البترولية ب -2.2%.

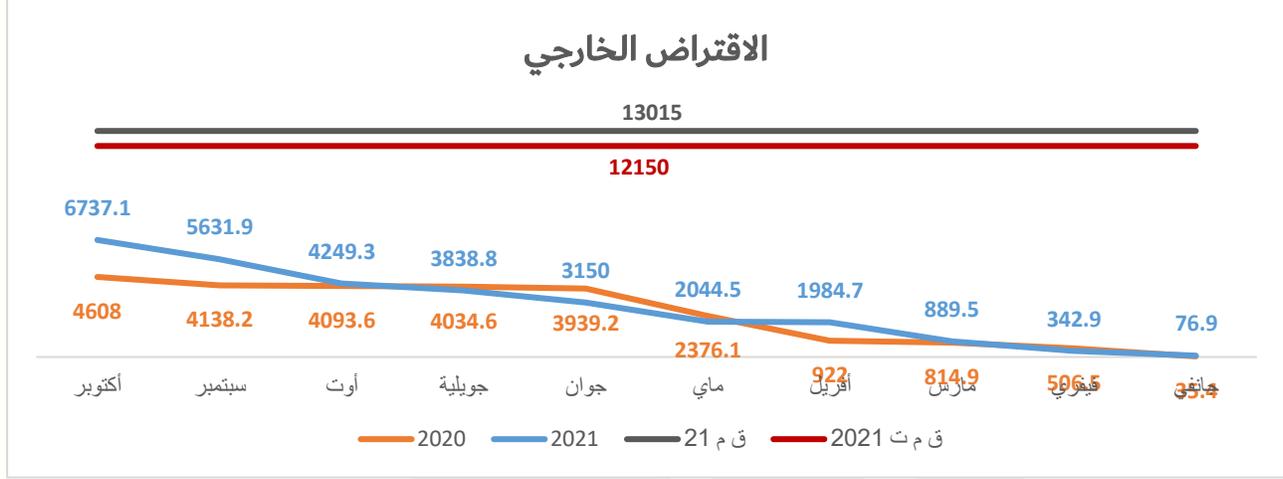
ارتفاع عائدات الضريبة غير المباشرة ب 2 464.3 م د خلال شهر أكتوبر 2021 مقارنة بنفس الشهر من سنة 2020، أي بنسبة 20.5%، حيث ارتفعت إيرادات المعاليم الديوانية بنسبة 19.6%، والأداء على القيمة المضافة بنسبة 26.9%، ومعلوم الاستهلاك بنسبة 12.7%، والأداءات والمعاليم المختلفة بنسبة 14.9%.

موارد الاقتراض



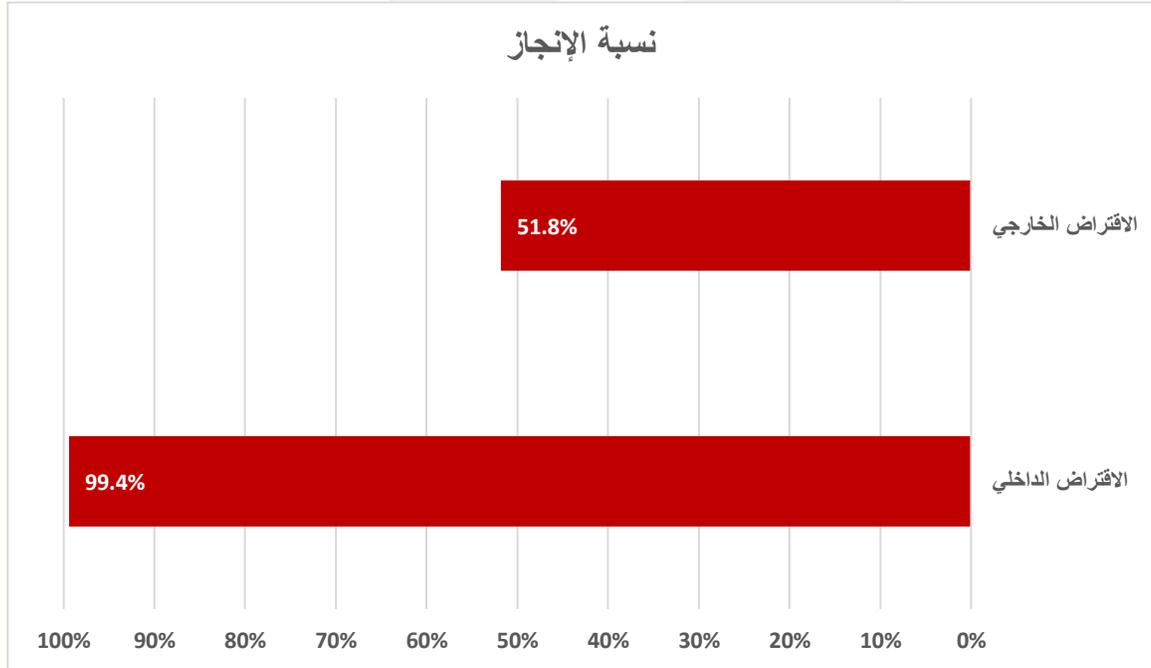
من المنتظر أن تبلغ قيمة الاقتراض الداخلي 5 580 م د حسب قانون المالية 2021 أي تراجع يقدر بـ - 94.8% مقارنة بسنة 2020. أما حسب قانون المالية التكميلي، من المنتظر أن تبلغ قيمة الاقتراض الداخلي 8 120 م د.

بلغت قيمة الاقتراض الداخلي 5 545.5 م د خلال أكتوبر 2021.



من المنتظر أن تبلغ قيمة الاقتراض الخارجي 13015 م د حسب قانون المالية 2021 أي زيادة تقدر بـ 172.8% مقارنة بسنة 2020. أما حسب قانون المالية التكميلي، من المنتظر أن تبلغ قيمة الاقتراض الخارجي 12 150 م د

بلغت قيمة الاقتراض الخارجي 6 737.1 م د خلال أوت 2021.



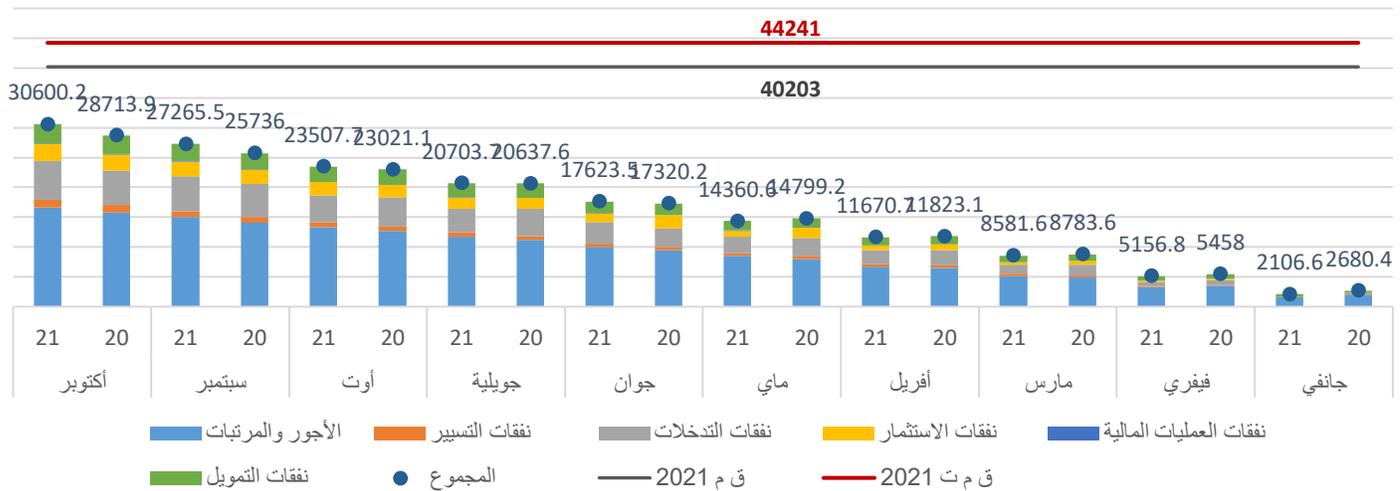
نفقات ميزانية الدولة

من المنتظر أن تبلغ هذه النفقات 44 241 م د حسب قانون المالية التكميلي 2021 مقابل 40 203 م د حسب قانون المالية الأصلي 2021.

شهدت نفقات ميزانية الدولة خلال أكتوبر 2021 ارتفاعا بالمقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 بـ 1 886.3 م د لتبلغ 30 600.2 م د (نسبة الانجاز تقدر بـ 76.1%).

ارتفعت كلفة الأجور خلال هذا الشهر بـ 829.1 م د وانخفضت نفقات التسيير بـ 67.1 م د، ونفقات التدخلات بـ 687.1 م د ونفقات الاستثمار بـ 207.1 م د ونفقات العمليات المالية بـ 81.5 م د ونفقات التمويل بـ 13.4 م د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020.

نفقات ميزانية الدولة

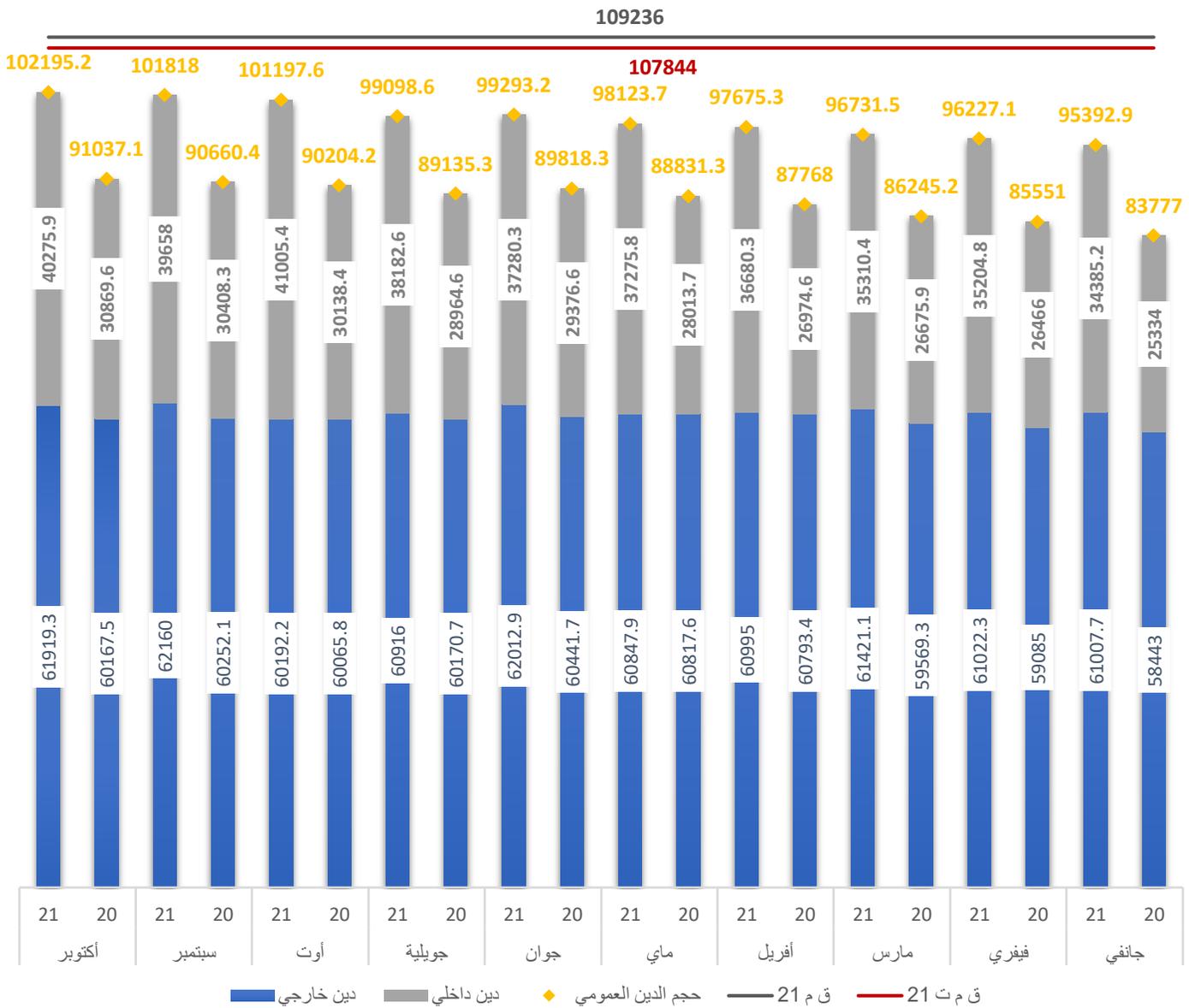


دعا صندوق النقد الدولي السلطات التونسية (في 23 جانفي 2021) إلى ضبط كتلة الأجور (وهي حاليا من أعلى الكتل في العالم) والدعم المخصص للطاقة والتحويلات إلى الشركات العامة لكي ينخفض عجز المالية العامة إلى 6.6% من إجمالي الناتج المحلي، مع إعطاء أولوية للإنفاق على الصحة العامة والاستثمار وحماية الإنفاق الاجتماعي الموجه للمستحقين، محذرا من أن العجز في الميزانية قد يرتفع إلى أكثر من 9% من الناتج المحلي الإجمالي في حال غياب هذه الإجراءات.



الدين العمومي

حجم الدين العمومي



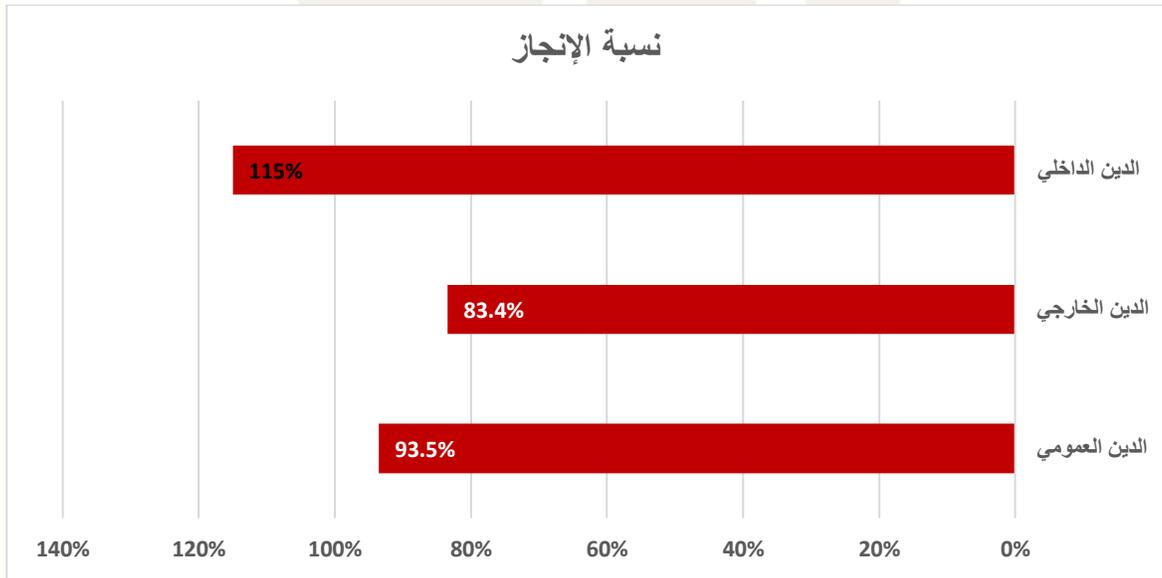
من المتوقع أن يرتفع حجم الدين العمومي إلى 109 236 م د في موفى سنة 2021 مقابل 92 782.2 م د في موفى 2020 أي بزيادة 16 453.8 م د، نتيجة التمويل الصافي لعجز الميزانية و تأثير أسعار الصرف و ارتفاع الإيداعات بالخبزينة العامة. وبناء على ذلك، يقدر حجم الدين العمومي في موفى سنة 2021 بـ 90.1% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 83.5% في موفى سنة 2020 و 72.5% مسجلة في موفى سنة 2019. أما حسب قانون المالية التعديلي، فمن المتوقع أن يرتفع حجم الدين العمومي إلى 107 844 م د.

بلغ حجم الدين العمومي 102 195.2 م د خلال أكتوبر 2021 .

من المتوقع أن يبلغ حجم الدين الخارجي 74212 م د حسب قانون المالية 2021.

بلغت الديون الخارجية 61 919.3 م د خلال هذا الشهر.

من المتوقع أن تبلغ الديون الداخلية 35024 م د حسب قانون المالية 2021.



يبين الجدول التالي تأثير الزيادة بـ 10 مليارات في سعر صرف الأورو أو الدولار و 100 مليون في سعر صرف 1000 يان ياباني على حجم الدين العمومي:

اليان الياباني	الدولار الأمريكي	الأورو	الزيادة في حجم الدين العمومي بحساب المليون دينار
25.7	58.2	134.3	

ترتبط مخاطر القدرة على تحمل الديون الخارجية إلى حد كبير بتطور أسعار الصرف. كما يجب الالتزام بالإصلاحات التي تشمل تخفيض دعم الطاقة، وزيادة كفاءة التحويلات الاجتماعية، واحتواء كلفة الأجور.